

٢٥٧١



السلطة في المجمع الاشتراكي

رسالة

رسالة
ركتوراه في الحقوق
مقدمة من: صبيح عبده سعيد

لجنة الحكم على الرسالة مثلاً مد السارة :

١٩٤٤
٢٤٤
ص ١٠٤

رئيساً
عضواً
عضواً
الاستاذ الدكتور ثروت بدوي
الاستاذ الدكتور طعيمة الجوفي "المشرف"
الاستاذ الدكتور محمد عصفور

٤٧٦١

إهداء

إلى زوجتي ...
التي وقفت بجانبى تشجعتى وتشهد معى أسمى
أسمى إيلح ثمة جودى ؟

١٩٨٠

٩
ص ١٠٤

7V8/C

مقدمة

لابد لأى مجتمع يريد الاستمرار والبقاء من أن تكون له قوة دافعة تجعل له كيانا سياسيا ، وهذه القوة هى السلطة السياسية (١) ، وعلى ذلك فهناك تلازم بين السلطة وكل جماعة سياسية .

وعلىنا قبل أن نلقى الضوء على أسس بناء السلطة فى المجتمع الاشتراكي أن نقرر أن شكل السلطة وطرق بنائها وأهدافها هو دائما تعبير عن المواقف الاجتماعية (٢) .

فالسلطة فى علاقتها بالفرد هى دائما مشكلة سياسية ، وبالقدر الذى يتحدد به الفصل بين سلطان الدولة وإرادة الفرد تتحدد أسس بناء السلطة : أى يتحدد نوعها وأدواتها ومجالاتها ومن هذا المنطلق نستطيع أن نقرر أن بناء السلطة فى أى مجتمع لابد أن يثير تساؤلات أو قضايا ثلاثة أساسية :

فالقضية الأولى هى : لمن تكون السلطة والسيادة فى المجتمع ؟ ان المتتبع للنظريات السياسية يمكن أن يميز فى هذا الشأن بين اتجاهات أساسية ثلاثة (٣) : اتجاه عقلى فردي، اتجاه عقلى جماعى ، اتجاه دينى .

والقضية الثانية هى : فى خدمة من تكون السلطة فى المجتمع ؟

(I) Burdeau (G.): Traité de science politique, 2^{ème} éd., L.G.D.I., Paris, T.I, 1966.

(٢) روبرت ماكيفر - تكوين الدولة - بيروت ١٩٦٦ ص ٢٤٠
(3) Direction Rationnelle Individuelle, D.R. Collective, D.Religieuse.

المتتبع للنظريات والتطبيقات السياسية يمكن أن يميز بين
ايفتين أساسيتين لمجالات السلطة وأهدافها : تتحد الأولى فى
حفاظة على النظام السياسى والاقتصادى والاجتماعى القائم ،
عونه من أية محاولة لتغييره ، وهنا نكون أمام سلطنة
حافطة ، وتستهدف السلطة الثانية أهدافا مستقبلية اذ تحاول
ن تغيير ماهو قائم لتصنع ما يجب أن يكون ، وعلى ذلك تكون
سلطة مديرة ، تؤمن بأن المجتمع البشرى تحكمه قوانين
سيطرة أو ظروف ملحة تحتم عليه التطور والتقدم .

والقضية الثالثة هي : كيف تمارس السلطة ؟ وما مجالاتها وما أهدافها ؟ فإذا سلمنا بأن شكل السلطة وطرق بنائها هي دائما تعبير عن المواقف الاجتماعية ، فلا بد أن ينعكس ذلك على طريقة ممارستها ، ذلك أن الممارسة أثر تابع لقدرات السلطة وسلطانها في أن تكون سلطة محافظة أو مديرة .

وتحتاج السلطة في المجتمع الاشتراكي الى اجابات واضحة عن هذه التساؤلات الثلاثة . وعلينا قبل الخوض في الاجابة عن هذه التساؤلات أن نعرض في ايجاز التطور الهيكلي للرأسمالية باعتباره نظاما كشفت تجربته عن عديد من المساوئ التي كانت سببا مباشرا في ظهور المذاهب الاجتماعية والاشتراكية ، وعلى ذلك كان علينا أن نتحرى مولدها الفكري وفي عجلة .

التطور الهيكلي للرأسمالية ومولد الفكر الاشتراكي :

لقد كان للتطور الصناعى الذى احرزته دول أوروبا الغربية خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر آثارا عميقة فى واقعها الاقتصادى والاجتماعى، فقد خلقت الثورة الصناعية التى انطلقت أول ما انطلقت من إنجلترا عوامل مادية ومعنوية هيات لقلب الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فى غرب

أوروبا . ذلك أن الثورة الصناعية بوصفها ثورة فكر علمي قد
أشرت في معطيات الانتاج الأساسية . فقلبيتها هي وعلاقات
الانتاج القائمة آنذاك ، وتمثلت أبرز مظاهر هذا الانقلاب
في ظهور خلل خطير في البنيان الاجتماعي يدور حول انعدام
المساواة المتزايد بين من يملكون ومن لا يملكون .

غير أن الملكية هذه المرة لم تكن تنصب على الاقطاع
الزراعي، لكنها انصرفت أساسا إلى الملكية وسائل الانتاج الصناعي
وكان نشوءها ولید تقدم فنون الانتاج ورقى وسائل النقل ،
وكشف ثروات ووسائل جديدة . . . مما ترتب عليه تضخم في
أرباح رجال الصناعة والتجارة ونمو في حجم رؤوس الأموال
المستثمرة . وقد صاحب هذا الاتجاه بروز فئتين جديدتين
متعارضتين في البناء الاجتماعي :

الأولى : فئة أرباب الأعمال من الرأسماليين والتجار
ورجال الصناعة ممن حققوا أرباحا هائلة في الأنشطة التجارية
والصناعية .

الثانية : فئة العمال التي تباع عملها لقاء أجر .

وقد ظلت الهوة بين هاتين الفئتين تزداد اتساعا وعمقا
منذ قيام الثورة الصناعية إلى أن بلغت أبعد مدى لها في النصف
الأول من القرن التاسع عشر . وفي غضون هذه الفترة كانت الأحوال
الاقتصادية والاجتماعية لاعداد العمال المتزايدة بسبب الزحف
الصناعي في تدهور وانحطاط ، بينما كانت رؤوس الأموال تتضخم
في المشروعات الصناعية بصورة كبيرة ، ولم يكن هناك تدخل
من جانب السلطة الرأسمالية يوقف هذا التناقض أو يخفف من
حدته ، ذلك أن السلطة الرأسمالية كانت بمعزل عن الحياة
الاقتصادية ، ولم يكن لها أن تتدخل لتعيد التوازن المفقود ،
وكان هذا الموقف من جانب السلطة الرأسمالية راجعا للأسباب
التالية :

١- سيادة المذهب الاقتصادى الحر وسيطرته على مفاهيم الساسة
ورجال الدولة فى ذلك الحين .

٢- حداثة عهد الدولة بالحياة الصناعية وخشيتها من أن
يؤدى تدخلها الى عرقلة التقدم الصناعى .

٣- عدم ظهور ردود فعل سياسية وشعبية كافية يمكن أن تشكل
ضغطا على الحكومات القائمة آنذاك وتحملها على التدخل
لصالح العمال .

ولهذه الأسباب الرئيسية . أحجمت الدولة الرأسمالية عن
كل تدخل فى الحقل الاقتصادى والاجتماعى يخفف من هذه الفوارق
الطبقية المتزايدة ، وهكذا ظلت الطبقة العاملة طوال هذه الفترة
- وحتى بعد صياغة النظرية الماركسية ذاتها - بلا قوانين تحمى
مصالحها وبلا اجراءات تنظم شئونها ، فلم تكن هناك قوانين
تحرم عمل الأطفال والنساء مدة طويلة مرهقة ، وتكفل للعامل
حقا على رب العمل فى راحة أسبوعية باجر أو تأمين اجتماعيا
يسعفه فى حالة المرض أو العجز أو الشيخوخة . ومن ناحية أخرى
لم يكن للعمال حق تكوين نقابات أو هيئات تتولى الدفاع عن
مصالحهم فى مواجهة أرباب العمل ، ولم يكن لهم فى النشاط
السياسى حظ يذكر إذ لم تكن لديهم تجمعات سياسية أو حزبية ،
لذلك لم يكن تأثيرهم فى الحياة السياسية ملموسا .

وفى خضم هذه الظروف الاقتصادية والاجتماعية انطلقت
آراء فكرية جديدة تدور حول الاشتراكية ، والواقع أن الفكر
الاشتراكى له جذوره البعيدة فى التاريخ (!) لأن الصراع بين من
يملكون كل قدرة ويتحكمون فى المقدرات ومن لا يملكون أى قدرة

(١) الدكتور ابراهيم دسوقي والدكتور عبد العزيز الغننام ،
تاريخ الفكر السياسى ، دار النجاش ، بيروت ١٩٧٣ . ص ٢٩٢ .
الدكتور أحمد جامع . المذاهب الاشتراكية . طبعة ثانية .
دار المعارف ١٩٦٩ . ص ٢٠ .

أجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي أن يتغير النظر إلى هذه المبادئ على ضوء المنظور الاجتماعي والاقتصادي الجديد حتى يمكن إعطاؤها معنى جديدا يتفق والواقع القائم .

وقد حمل لواء الدعوة الى هذه الاشتراكيات رواد ومفكرون عديدون ينتمون الى ميول شتى واتجاهات مختلفة . والواقع أن آراءهم ونظرياتهم لا يمل بينها سوى رابط ضئيل حول بعض المبادئ الأساسية المشتركة ، وأكثرهم يعلنون عداوتهم للنظام الرأسمالي ودعامته الأساسية - الملكية الفردية - ويدعون الى ازالتها واستبدالها بنظام آخر هو نظام الملكية الجماعية .

غير أن هؤلاء المفكرين والرواد يختلفون فيما بينهم في الأساليب التي يمكن استخدامها لتحقيق مثل هذا التغير في صفات الملكية الجديدة ومآل النظام الجديد .

ولما كان البحث لا يتسع للخوض في دراسة الاشتراكيّات غير المعاصرة (١) كالاشتراكية المسيحية (الكاثوليكية والبروتستنتية) التي حاولت إيجاد حل للمشاكل الاجتماعية من خلال الديانة المسيحية ، وكالاشتراكية المثالية وأهم روادها (سان سيمون ، فورييه ، أوبن ، بلان ، برودون) فلسوف نكتفي في بحثنا بإبراز أهم التيارات الفكرية للاشتراكية المعاصرة .

الاشتراكية المعاصرة :

تتمثل أهم التيارات الفكرية الاشتراكية في تيارات
الاشتراكية العلمية وتيار الاشتراكية الديمقراطية •

(١) الدكتور ابراهيم دسوقي وآخر - المصدر السابق من ٢٩٤ -
٠٣٠٣

الدكتور أحمد جامع - المصدر السابق ص ٤٨ وما بعدها .

ويخضعون لمعذرات الأهواء صراع أزلى ، غير أن الأفكــــــــــــــــار الاشتراكية كانت متناشرة ومشتتة وكأنها تنتظر ظروف مولدها في أحداث القرنين الثامن عشر والتاسع عشر حتى تصاغ في قوالب علمية ونظرية تعكس روح العصر ومتطلباته (١).

وعلى الرغم من وجود خلافات تضيق أو تتسع بين رواد المذاهب الاشتراكية ، فإنه يمكن القول بأن هذا الفكر الاشتراكي يدور حول محور رئيس ، قطباه العمال وأرباب الأعمال وما بينهما من أنظمة وقواعد ومفاهيم ، وقد بدا الاهتمام الاشتراكي عند الاشتراكيين ينصرف إلى الدعوة بالتدخل لانقضاء العمال والارتفاع بمستواهم ، ومن هنا انطلقت الهجمات على العقيدة الاقتصادية السائدة (آنذاك) التي تمثلت في المذهب الفردي الحر ، وما أدى إليه من اهدار التوازن الاجتماعي والاقتصادي داخل المجتمع وعدم وجود اتساق طبعي بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة .

ولما كانت الفردية الاقتصادية تقوم أساسا على قاعدة الملكية الخاصة لوسائل الانتاج والمنفعة الشخصية لكونها مولدا للنشاط الانتاجي ونظام المنافسة الحرة بين المنتجين دون ما تدخل من الدولة في تحديد عناصر هذه المنافسة ، فقد تعرضت كل هذه القواعد والمفاهيم للنقد الشديد من جانب حملة الدعوة الاشتراكية وأصبحوا يعتقدون أن الحرية والمساواة وعلان حقوق الإنسان وكل ما جاءت به الثورات والدساتير من قيم ومبادئ لم تعد تحمل المعاني البراقة التي كانت لها من قبل حينما خاضت الشعوب معاركها السياسية من أجل التحرر السياسي ، وكان ضروريا إزاء ما تفرخه المجتمعات السياسية الجديدة من صراع من

(١) راجع في شأن الظروف المهيئة لقيام الفكر الاشتراكي مؤلف البروفيسر " مارشال " .

المشكلة السياسية .

وقد أظهر الفكر والتطبيق عديدا من المحاولات سعيا وراء حلها ، وهذا الخلاف في الحل هو سر الصراعات الراهنة بين المذاهب السياسية ، كما أن فكرة السلطة السياسية تثير من جانب آخر بعض المشكلات تتعلق بها : ذلك أن اختلاف النظر حول مفهوم السلطة يؤدي حتما إلى اختلاف النظر نحو أساس شرعيتها ، كما أن فلسفة السلطة السياسية والاجتماعية أمر يختلف ما بين سلطة وأخرى ، وهذا يؤدي بالضرورة إلى أن يكون سند السلطنة وشكلها امرا متغيرا مع تغير هذه الفلسفة ، فضلا عن اختلاف نوع الممارسة - لكل ذلك ، ولأن هذا هو طابع السلطة في كل زمان ومكان ، فإن الأمر يصح لازما ان نهتم ببحث هذا الطابع العام -- (لكل سلطة أيا كان شكلها) بحثا تمهيدا لكشف فيه عن السلطة السياسية وما تثيره من مشكلات ، وبذلك نحقق مدخلنا الطبيعي حين نتعرض لموضوع دراستنا بالبحث .

الباب التمهيدي

السلطة وما تثيره من مشكلات

كما سبق أن أوضحنا نستطيع أن نقرر مايلي :

أولا : أن السلطة السياسية في حياة المجتمعات هي دائما محور المشكلة السياسية ، وهذه المشكلة تثير داخل كل مجتمع سؤاليين :

الأول : كيف يمكن للعلاقة التي تجمع أطراف الرابطة السياسية أن تصل إلى نقطة التوازن بين ارادة الفرد و ارادة الجماعة أي بين الحرية والسلطة ؟

الثاني : لمن تكون السلطة في الجماعة ؟

ثانيا : وإذا كانت السلطة السياسية هي محور المشكلة السياسية ، فإن هناك أيضا من المشكلات التي تثيرها فكرة السلطة السياسية وتعلقها ، ويمكن تحديد هذه المشكلة في نقطتين أساسيتين :

الأولى : أن اختلاف النظر حول مفهوم السلطة يؤدي حتما إلى اختلاف النظر حول أساس شرعيتها .

الثانية : أن اختلاف سند السلطة وشكلها وطريقة ممارستها أمر متغير بتغير الفلسفة السائدة .

وتأسيسا على ذلك نجعل الباب التمهيدي مبحثين :
نتعرض في أولهما للسلطة باعتبارها محور المشكلة السياسية ،
وفي ثانيهما للمشكلات التي تثيرها فكرة السلطة السياسية وتعلق
بها .

أما الاشتراكية العلمية ، فهي التعبير الذى استعمله الشيوعيون للدلالة على المرحلة الدنيا فى المجتمع الشيوعى وهى تستمد أصولها من كتابات كارل ماركس فى القرن التاسع عشر ، وخلصتها أن الاشتراكية مرحلة حتمية من مراحل التاريخ تخلف الرأسمالية وتسلم الى الشيوعية ، تعتبر الصراع الطبقي أساس تطور التاريخ ، وتدعو طبقة البروليتاريا الى الثورة الدموية قصدا الى تصفية الطبقات الأخرى والغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج لأن الملكية الخاصة هى سبب هذا الصراع ، كما تنتهى الاشتراكية العلمية الى المناداة بالغاء الدولة لنزول سبب وجودها وهو الصراع الطبقي ، إذ أن المجتمع فى مرحلته العليا سيصبح مجتمعا لا طبقيا لا سيطرة فيه ولا دولة ولا ديانة ولا قومية ولا منازعات ويسود شعار من كل بحسب قدرته ولكل حسب حاجته .

أما التيار الثانى فقد سمي الاشتراكية الإصلاحية لأنه يدعو الى اصلاح المجتمع القائم ومواكبة تطوره ونموه بوسائل سلمية ، كما سمي هذا التيار ايضا الاشتراكية الانسانية لأنه لا يغفل قيمة الانسان ومتطلباته ، وسمى فى أوائل القرن العشرين الاشتراكية الديمقراطية ، لأنه يجمع فى كيان عضوى واحد بين العدالة الاجتماعية والحرية السياسية .

ومجمل القول أن هذا التيار يستهدف اصلاح المجتمع وتخليصه مما يشوبه من مظالم اجتماعية وتحويله الى مجتمع اشتراكى عن طريق وسائل الديمقراطية ومؤسساتها . فالنظام الاشتراكى هنا لا يأتى نتيجة حتمية للتفسير المادى للتاريخ ، وليس وليد القوانين التى قيل انها تحكم تطور التاريخ ، بل هو نتيجة تطور فكري واستجابة لمتطلبات التطور والنمو ، لهذا فإن الاشتراكية الديمقراطية تنادى باستبقاء الملكية خاصة فى نطاق ما تؤديه من وظيفة اجتماعية ، وبما لا يسمى بالاستغلال ، وترفض مبدأ الصراع الطبقي والثورة الدموية واقامة

مجتمع البروليتاريا وحكم الطبقة ، وتطالب بتدخل الدولة لتحقيق الإصلاح بالوسائل الديمقراطية بما يحقق التضامن والتكافل بين جميع فئات الشعب وبما يحفظ لهم وحدتهم وسلامتهم وهكذا يظل الفرد له قيمته بجانب قيمة الجماعة ، وتبقى له مصالحه بجانب مصالح المجتمع فيتحقق التوازن .

والجدير بالبيان أن الاشتراكية الإصلاحية وإن كانت أسبق في الظهور من الاشتراكية العلمية ، فإنه بعد ظهور هذه الأخيرة أصابها الوهن ، غير أنها عادت إلى الازدهار من جديد نتيجة لما أسفر عنه التطبيق العملي للماركسية من مساواة ، إذ ثبت أن الإنسان الفرد في ظل هذا التطبيق قد سلب أعز ما يملك وهو حرية الفكر ، فضلا عما كشف عنه هذا التطبيق أيضا من اغلاط في أساسيات ما نادى به الماركسية كشفت عنها المراجعات المذهبية داخل المذهب الشيوعي نفسه (١)

وأيا ما كان الأمر فإن هذين التيارين : تيار الاشتراكية العلمية وتيار الاشتراكية الديمقراطية قد ظهرا في الفكر والتطبيق ليجعلا من السلطة السياسية المعاصرة في غالبية الدول سلطة اشتراكية تقضى على مساواة النظام الرأسمالي وسليانه .

وهكذا تصبح مادة دراستنا للسلطة في المجتمع الاشتراكي ذات أهمية ، باعتبار أن أكثر المجتمعات الحديثة وهي تشتغل أو ترتقى نحو مجتمع آخر متطور أو جديد تستهدف تحقيق الاشتراكية .

إلا أن السلطة أيا كانت ، وفي أي مجتمع هي دائما محور

(١) لمزيد من التفصيل راجع :
الدكتور إبراهيم دسوقي وآخر - المصدر السابق ٢٢٦ وما بعدها .
الدكتور إسكندر غطاس - المصدر السابق ص ٢٣٥ وبعدها .



«سبحانك اللهم ربنا الله ما علمنا أن نشرك بك شيء ولا نسمع لك شريكاً
 يا رب ما كنا نعني من قلوبنا ما كنا نجمع ما كنا نعرف ما كنا نعرف
 وجاءه نحن ففهم البشر اللهم سرور فينا أريد وأهمل ولا عني
 بنورك والى الصلوة والمستقيم .

